في الاصل بفرعه وذلك يستلزم بطلان الفرع والاصل جميعا فان الفرع ان كان
فاسدا لم تجز المعارضة به وان كان صحيحا لزم ان يكون اصله صحيحا
فلا يجوز ان يكون قادحا في الاصل فثبت انه على التقديرين لا يجوز معارضة
الضروريات بالنظريات فان قيل فهب انه لا يجوز في المقدمات الضرورية
ان تمانع ولا ان تعارض بالنظريات فاذا ادعى المستدل ان المقدمة ضرورية
فهل يكون قوله حجة على مناظره قيل وليس مجرد دعواه الضرورية
حجة على خصمه لكن من علم ان القضية ضرورية فقد حصل له العلم بذلك وهو
لا يكابر نفسه سواء علمها غيره او لم يعلمها وسواء سلمها له او نازعه فيها فما علم هو
ضرورة لا يمكنه ان يشك فيه واما طريق الزامه لمنازعه بان يستشهد على ذلك
بتسليم ارباب القلوب المستقيمة التي لم يعارضها عقل ولا قصد يخالف فطرتهم
واذا كان اهل العقول السليمة التي لا هوى لها ولا اعتقاد يخالف ذلك تقر بان هذه
القضية معلومة عندهم بالضرورة علم ان الامر كذلك وان المنازع فيها قد تغيرت
فطرته التي فطر عليها لاعتقاد او هوى فان الحس كما يعرض له ما يوجب غلطه
فكذلك العقل يعرض له ما يوجب غلطه ومما يبين ان هذه القضية حق ان جميع
الكتب المنزلة من السماء وجميع الانبياء جاءوا بما يوافقها لا بما يخالفها وكذلك
سلف هذه الامة من الصحابة والتابعين وتابعيهم يوافقون مقتضاها لا يخالفونها
ولم يخالف هذه القضية الضرورية من له من الانتساب صحة بل اكثر اهل الكلام
والفلسفة يقولون بموجبها وانما خالفها طائفة من المتفلسفة وطائفة من متكلمة
كالمعتزلة ومن اتبعهم والذين خالفوها عقلاؤهم وعلماؤهم تناقضوا في ذلك
وادعوا الضرورة في قضايا من جنسها هي ابين منها ومن انكر منهم ذلك آل به الامر
الى جحد عامة الضروريات والحسيات فالمنكر لهذه القضية الضرورية هو بين
امرين اما ان يستلزم جحد عامة الضروريات واما ان يقر بقضايا من جنسها
ضرورية دون هذه في القوة والجلاء بيان ذلك ان الذين قالوا ان الخالق سبحانه
ليس هو جسم ولا متحيز تنازعوا بعد ذلك هل هو فوق العالم ام ليس فوق
العالم فقال طوائف كثيرة هو فوق العالم بل هو فوق العرش وهو مع هذا
ليس بجسم ولا متحيز وهذا يقوله طوائف من الكلابية والكرامية والاشعرية
وطوائف من اتباع الائمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية

واهل

واهل الحديث والصوفية وهذا هو الذي حكاه الاشعري عن اهل الحديث والسنة
وقال طوائف منهم ليس هو فوق العالم ولا فوق العالم شيء اصلا ولا فوق
العرش شيء وهذا قول الجهمية والمعتزلة وطوائف من متاخري الاشعرية
والفلاسفة النفاة والقرامطة الباطنية وقد وافقهم على ذلك طائفة من الحنفية
والمالكية والشافعية والحنبلية ومتاخري اهل الحديث والصوفية ثم هؤلاء
الذين ينفون علوه بنفسه على العالم هم في رؤيته على قولين منهم من يقول بانه
يجوز رؤيته وذلك واقع في الآخرة وهذا قول كل من انتسب الى السنة والجماعة
من طوائف الكلام وغيرهم كالكلابية والكرامية والاشعرية وقول اهل الحديث
قاطبة وشيوخ الصوفية وهو المشهور عند اتباع الائمة الاربعة وغيرهم
من الفقهاء وعامة هؤلاء يثبتون الصفات كالعلم والقدرة ونحو ذلك ومنهم
طائفة ينفون الصفات مع دعواهم انهم يثبتون الرؤية كابن حزم وابي
حامد في بعض احواله والقول الثاني قول من ينكر الرؤية كالمعتزلة وامثالهم
من الجهمية المحضة من المتفلسفة والقرامطة وغيرهم وكذلك ينفون الصفات
ويقولون باثبات ذات بلا صفات وهل يوصف بالاحوال على قولين او يقولون
باثبات وجود مطلق بشرط الاطلاق لا يوصف بشيء من الامور الثبوتية
كما هو قول ابن سينا وامثاله مع قولهم في اصولهم المنطقية ان الشيء المطلق بشرط
الاطلاق وجوده في الاذهان لا في الاعيان ومن اتباع هؤلاء من الاتحادية
والحلولية من يقول هو الوجود المطلق لا بشرط الاطلاق والمطلق لا بشرط الاطلاق
يوجد في الخارج لكنه هو نفس المعين او كلي مقارن للمعين والصواب عندهم
هو الاول ولكن الثاني هو قول كثير من اهل المنطق مع تناقض اقوالهم في ذلك
وبنوا على هذا من الجهالات ما لا يحصيه الا الله كما قد بسط في غير هذا الموضع وعلى
هذا فاذا جعل هو الوجود المطلق لا بشرط وقيل ان المطلق جزء من
المعين فلازمه ان كان الوجود الواجب جزءا من الموجودات الممكنة واذا قيل ليس
في الخارج مطلق مغاير للاعيان الموجودة وهو الصواب اذ ليس في هذا
الانسان جواهر بعدد ما يوصف به فاذا قيل هو جسم حساس نام متحرك بالارادة
ناطق لم يكن في الانسان المعين جواهر قائمة بانفسها غير ذلك المعين وهذا
معلوم بالضرورة وعلى هذا فاذا قيل ان الحق هو الوجود المطلق لا بشرط
كان الوجود الواجب هو عين وجود الممكنات فلا يكون هناك موجودان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)